

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1998/2/Add.1
10 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السادسة

٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ١٩٩٨

النهج الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة

تقرير الأمين العام

إضافة

تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بالنهج
الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة
(هراري، ٢٧-٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٦- ١	أولا - مقدمة
		ثانيا - النهج الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة: خيارات السياسات المطروحة للنظر على لجنة التنمية المستدامة ومقرري السياسات: استعراض عام
٣	١٤- ٧	ثالثا - توصيات رئيسية بشأن النهج المتكامل لإدارة موارد المياه العذبة . . .
٥	١٥-٤٠	ألف - نظرة عامة
٥	١٥-١٧	باء - بناء القدرات
٦	١٨	جيم - إدارة المعلومات
٦	١٩-٢٠	دال - البيئة والتنمية
٦	٢١-٢٣	هاء - الاقتصاد والتمويل
٧	٢٤-٢٨	واو - المشاركة والمؤسسات
٨	٢٩-٣٣	زاي - التعاون الدولي
٩	٣٤-٤٠	رابعا - الخلاصة
١٠	٤١-٤٢	

أولا - مقدمة

١ - استضافت حكومة زمبابوي اجتماع فريق الخبراء المعني بالنهج الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة (هراري، ٢٧ - ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، الذي نظمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وتمثل الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع في الإسهام بالخبرة الفنية في مناقشة موضوع "النهج الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة" في إطار الفريق العامل المخصص لما بين الدورات التابع للجنة التنمية المستدامة (نيويورك، ٢٣-٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨) وفي إطار اللجنة نفسها في دورتها السادسة (نيويورك، ٢٠ نيسان/أبريل - ١ مايو ١٩٩٨).

٢ - وتشارك في رئاسة الاجتماع السيد روبرت إنسكاو من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والسيد سيبكييلي متيتوا من زمبابوي. وعند افتتاح الاجتماع، ألقى سعادة السيدة جويس موجورو، وزيرة الموارد الريفية والتنمية المائية في زمبابوي، كلمة باسم البلد المضيف. وحضر الاجتماع ما يزيد على ١٧٠ خبيرا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والمنظمات الدولية من داخل الأمم المتحدة وخارجها، والمنظمات غير الحكومية، والفئات الرئيسية للمجتمع المدني.

٣ - وبالإضافة إلى الجلسات العامة، شكلت أربعة أفرقة عاملة لكفالة النظر على نحو متعمق في عدد من الموضوعات المحددة المدرجة على جدول الأعمال، وذلك كما يلي: الفريق العامل الأول (المياه بوصفها المورد الرئيسي للتنمية المستدامة)، والفريق العامل الثاني (النظم الإيكولوجية للمياه العذبة ونوعية المياه)، والفريق العامل الثالث (القضايا الاقتصادية والمالية)، والفريق العامل الرابع (المشاركة ومؤسسات الإدارة المتكاملة لموارد المياه). وأدار المداولات في كل فريق من الأفرقة العاملة مديران للمناقشة على النحو التالي: الفريق العامل الأول، السيد جيمس بروس (كندا) والسيدة كريشنا سنغ (الهند)؛ والفريق العامل الثاني، السيد إنغار أندرسون (السويد) والسيد أرماندو برترانو (الأرجنتين)؛ والفريق العامل الثالث، السيد توركيل جونش - كلوسن (الدانمرك) والسيد سيكو توري (كوت ديفوار)، والفريق العامل الرابع، السيد محمد جلال (المغرب) والسيد جان كلود فيال (فرنسا).

٤ - ولاحظ المشاركون عددا من الأنشطة الإقليمية والدولية التي جرت مؤخرا والتي سيضطلع بها قريبا فيما يتصل بالمياه العذبة، ولا سيما اعتماد إعلان كيب تاون الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ والأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري المعني بموارد المياه والتنمية المستدامة الذي سيعقد في باريس في آذار/مارس ١٩٩٨.

٥ - وأعرب المشاركون عن تقديرهم لحكومة زمبابوي وشعبها لاستضافتهما الاجتماع وحسن ضيافتهما للمشاركين فيه، كما عبروا عن امتنانهم للجهات التي رعت الاجتماع، وهي حكومات أيرلندا والدانمرك والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة، وهولندا، واللجنة الأوروبية.

٦ - ويقدم تقرير الاجتماع بوصفه موجزا قام بإعداده الرئيسان المشاركان بالتعاون مع مديري المناقشة؛ ويتضمن تقييما للمحصلة العامة للاجتماع؛ ويستخلص عددا من الاستنتاجات الرئيسية من المناقشات التي دارت. ويضم التقرير الكامل للاجتماع، بالإضافة إلى موجز الرئيسين المشاركين، تقارير الأفرقة العاملة الأربعة. وتحدد هذه التقارير بمزيد من التفصيل التوصيات والمقترحات الرئيسية التي قدمها الخبراء المشاركون بشأن الإجراءات المطلوب اتخاذها - على الصعيد المحلي والوطني والدولي - بغية الإسراع في تنفيذ الفصل ١٨ والتدابير الأخرى المتعلقة بالمياه في جدول أعمال القرن ٢١. وبعض المقترحات والتوصيات المدرجة في التقرير قد لا تكون مؤيدة من جميع الخبراء المشاركين، ولذا فإنها قد تحتاج إلى مزيد من المناقشة في المستقبل، ولا سيما في سياق حوار السياسات المعني بالنهج الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة.

ثانيا - النهج الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة: خيارات السياسات
المطروحة للنظر على لجنة التنمية المستدامة ومقرري السياسات:
استعراض عام

٧ - يبين جدول أعمال القرن ٢١ بوضوح الأساس المنطقي للتنمية المستدامة والروابط القائمة بين التنمية والبيئة. وما تزال المقترحات المحددة المتعلقة بالمياه العذبة الواردة في الفصل ١٨ والتدابير الأخرى ذات الصلة تشكل أساسا للعمل. ومنذ عام ١٩٩٢، أحرزت بعض البلدان تقدما على الطريق المؤدي إلى تنفيذ الإجراءات الموصى بها على الصعيدين الوطني والمحلي، من خلال اعتماد نهج متكاملة لإدارة المياه العذبة. وهناك عدد من المجالات، المحددة في هذا التقرير، لا تزال معتمدة على جدول أعمال القرن ٢١. إلا أنه توجد مجالات أخرى لا يزال يلزم فيها اتخاذ مزيد من الإجراءات الاستراتيجية للتكيف مع الظروف البيئية والاجتماعية المتغيرة باستمرار، والتصدي للشواغل الرئيسية المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، والصحة العامة، والأمن الغذائي، وتوليد الطاقة.

٨ - ويطرّد الطلب على المياه العذبة بفعل قوتين هما ازدياد النمو السكاني والضغط القطاعية الناجمة عن الاستخدامات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية. وتشمل قوى الطلب القطاعية الزراعة (الري والصرف)، وتوفير إمدادات المياه ولوازم التصحاح المنزلية، والصناعة، وتوليد الطاقة، والمتطلبات البيئية، وأسباب الراحة، والسياحة. وتشتد طبيعة هذه الطلبات تعقدا بفعل التغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك نتيجة للتصنيع والتحول الريفي/الحضري، والهجرة، والمياه غير المحسوبة، وتقابل ذلك الحدود الواضحة والتباينات التي تتسم بها الموارد المتاحة. ويتضح على نحو متزايد أن الطلبات غير المسبوقة على إمدادات المياه تؤدي حاليا إلى استمرار تدهور قاعدة الموارد واشتداد المنافسة على المياه العالية النوعية ومن خصائص هذه الجهود بأن عناصرها ليست كلها موزعة بالتساوي من حيث الزمان والمكان.

٩ - وثمة دلائل على حدوث تقدم في مجال تحسين بعض جوانب إدارة موارد المياه العذبة منذ عام ١٩٩٢. فقد حدثت تحسينات ملحوظة لنوعية المياه في عدد من أحواض الأنهار، التي اتسمت بوجود

ضغوط قوية من جانب الجمهور من أجل اتخاذ إجراءات في هذا المجال. كما أدى انخفاض إلقاء المواد السمية إلى تدني المخاطر على الصحة العامة وتحسين موائل الأسماك والأحياء البرية في بعض أحواض الأنهار. وبفضل التكنولوجيات الجديدة وإدارة الطلب على المياه تحسنت الكفاءة في استخدام المياه في مجالات الري، والعمليات الصناعية، والإمدادات البلدية. وأدى تحسين تدابير حفظ التربة والمياه من خلال الربط الواضح للمياه بالسياسات المتعلقة بالأراضي والحراجة إلى توقف تدهور الأراضي في بعض المناطق الطبيعية المعرضة للخطر. وقد عززت مؤسسات الإدارة المتكاملة للمياه في عدد من البلدان النامية، واقترن ذلك باعتماد سياسات ونظم للمعلومات وخطط للعمل جديدة أو محسنة بشأن المياه، مما أدى إلى تحسين عوامل الكفاءة في استخدام المياه، ونوعية المياه، والنظم الإيكولوجية ذات الصلة. وتقوم البلدان الصناعية بالاستعاضة عن السياسات والأطر التنظيمية القديمة مع تغير الأحوال وتغير الظروف الاجتماعية - الاقتصادية. وهناك عدة مبادرات بشأن الإدارة الشاملة والتشاركية في أحواض الأنهار، بما فيها أحواض الأنهار الدولية تحل حالياً محل الحلول الفنية والإدارية البحتة. كما أنشئت شبكات دولية لدعم الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

١٠ - إلا أنه رغم استقاء الكثير من الدروس في هذا الصدد، فإن التقدم الإجمالي لم يكن كافياً أو شاملاً بالدرجة التي تكفل التقليل من الاتجاهات العامة المتمثلة في تزايد شح المياه وتدهور نوعية المياه وتنامي الإجهادات الواقعة على النظم الإيكولوجية للمياه العذبة. وهناك أدلة مقنعة على وجوب دمج هذه النهج المتعلقة بإدارة المياه العذبة في الأطر الاقتصادية الوطنية بوصفها عناصر رئيسية في السياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر. وهذا الدمج يمكن أن يعزز الإنتاجية الاجتماعية - الاقتصادية وأن يحافظ على سلامة البيئة.

١١ - والإدارة المتكاملة لموارد المياه - داخل إطار اقتصادي وطني - أمر ضروري لتحقيق التوزيع الكفؤ والعادل لموارد المياه ومن ثم لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر. كما أن اعتماد نهج متكامل لإدارة موارد المياه على نحو مستدام بيئياً يعد أمراً أساسياً لحماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة، ونوعية المياه، وصحة البشرية. وفي الوقت نفسه، لا بد من كفالة الاستدامة المالية للقطاع المائي - مقرونة بسياسات لتقاسم العبء المالي ولضمان إمكانية الحصول على المياه للفقراء - باعتبارها شرطاً أساسياً للنجاح في تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه. والتنفيذ الفعال، للإدارة المتكاملة لموارد المياه يقتضي أن تشمل أيضاً بناء القدرات المؤسسية والقانونية، وتنمية الموارد البشرية، واتباع النهج التشاركية. ويمكن إقامة أساس النهج الاستراتيجي للإدارة المتكاملة للمياه العذبة على مجموعة من العناصر الرئيسية التي تجمع بين كل الأطراف ذات الصلة وكذلك شواغلها الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية الخاصة المرتبطة بالمياه العذبة.

١٢ - وتتخذ معظم القرارات والإجراءات المتعلقة بالمياه على الصعيد المحلي ودون الوطني والوطني نظراً لتنوع الأوضاع المادية والاجتماعية - الاقتصادية. إلا أن الإجراءات المحلية قد تترتب عليها آثار وطنية بل وإقليمية بالنسبة للمجالات ذات الصلة في ميدان إدارة الموارد الطبيعية.

١٣ - وهناك أعمال جمة يلزم إنجازها، إلا أن النهج المتكامل هو السبيل المؤدي إلى التقدم، لأنه يوفر وسيلة لتوفيق الطلبات المتنافسة مع الموارد المتناقصة، ويوفر كذلك إطاراً يمكن من خلاله اتخاذ القرارات الصعبة والاضطلاع بتدابير تنفيذية وفعالة. وهو أمر ذو قيمة عالية بالنسبة لجميع البلدان وفي جميع مراحل التنمية.

١٤ - وانهقد الرأي في الاجتماع على أن المستقبل سيجلب الكثير من التحديات للتنمية المستدامة لموارد المياه العذبة. إلا أن تقدير الخبراء انتهى إلى أنه رغم الشواغل الجادة الحالية بشأن ندرة موارد المياه العذبة وتدهور نوعيتها في مناطق شاسعة من العالم، لا يلزم أن تصبح المياه عاملاً مقيداً للتنمية المستدامة والرفاه البشري. ويمكن تجنب حدوث سلسلة من الأزمات، التي يمكن أن تكون لها آثار إقليمية بل وعالمية، إذا ما اتخذت حالياً إجراءات قوية لإقرار نهج متكامل لإدارة موارد المياه العذبة، وفيما يلي أدناه مجموعة من التوصيات الرئيسية بهذا الشأن.

ثالثاً - توصيات رئيسية بشأن النهج المتكامل لإدارة موارد المياه العذبة

ألف - نظرة عامة

الاستدامة

١٥ - هناك حاجة إلى اعتبار المياه سلعة اجتماعية واقتصادية ذات دور حيوي في تلبية الحاجات البشرية الأساسية، وتوفير الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر، وحماية النظم الإيكولوجية. ويجب أن يقوم النهج المتكامل لإدارة موارد المياه العذبة على مبدأ الاستدامة، من أجل الحفاظ على الفوائد المستمدة من نظم المياه العذبة الطبيعية وتوسيع نطاقها.

السياسات المتعلقة بالمياه والإدارة المتكاملة للمياه

١٦ - وفقاً للموصى به في جدول أعمال القرن ٢١، من الضروري أن تضع جميع البلدان سياسات للمياه على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد دون الوطني حيثما يكون ذلك مناسباً، وأن تستعرض هذه السياسات بصفة مستمرة مع تغير الظروف. ومن الأمور الأساسية بالنسبة إلى هذه العملية مفهوم النهج المتكامل تخطيط موارد المياه العذبة وتخصيصها وتنميتها وإدارتها على مستوى أحواض الأنهار ومستودعات المياه الجوفية.

إدارة المورد

١٧ - ينبغي أن تقوم إدارة الطلب على موارد المياه وتخصيصها على مبدأي العدالة وكفاءة الاستخدام من أجل تعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة، وتلبية الحاجات البشرية الأساسية، والأمن الغذائي، وحماية البيئة.

باء - بناء القدرات

١٨ - إن تنفيذ النهج المتكامل يقتضي تعزيزا واسع النطاق للقدرات المؤسسية والبشرية على الصعيدين الوطني والمحلي. والحاجة إلى تعزيز القدرات على الصعد المحلية حاجة قوية بشكل خاص، حيث أن تدريب أصحاب المشاريع المحليين له دور هام في تنفيذ الإجراءات. وهناك حاجة أيضا إلى تشجيع استخدام التكنولوجيات والمعارف المحلية بالإضافة إلى نقل التكنولوجيات الملائمة.

جيم - إدارة المعلومات

إدارة المعلومات

١٩ - هناك حاجة إلى تمويل وإنشاء وصيانة نظم وجهود بحثية فعالة لجمع ونشر البيانات وإدارة المعلومات، والبحوث لتوفير أساس سليم لوضع السياسات والتخطيط واتخاذ قرارات الاستثمار، والإدارة التنفيذية لموارد المياه العذبة. وينبغي إيلاء أولوية عالية ومستمرة لجمع كل ما يلزم لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط والعمل الإداري والرصد من البيانات والمعلومات المتعلقة بموارد المياه العذبة ومن البيانات والمعلومات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية ذات الصلة.

مؤشرات التقدم

٢٠ - يلزم أن تقوم الحكومات باعتماد وتنفيذ ورصد مؤشرات وطنية للتقدم في تحقيق الإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بنوعية المياه، وأن تراعي في ذلك أعمال لجنة التنمية المستدامة في هذا المجال.

دال - البيئة والتنمية

تكامل النظم الإيكولوجية

٢١ - يعد حفظ النظام الإيكولوجي للمياه العذبة والنظم الإيكولوجية المتصلة به أمرا حيويا بالنسبة للتنمية المستدامة. وهذه النظم الإيكولوجية نفسها هي التي تستخدم وتنظم وتوفر الموارد المستندة إلى المياه العذبة، بما فيها مصائد الأسماك. ولذا، فإن من الضروري التشجيع على اتباع نهج النظام الإيكولوجي في الأنشطة المتكاملة لتخطيط موارد المياه وتنميتها وإدارتها في إطار أحواض الأنهار ومستودعات المياه الجوفية.

التفاعلات البشرية مع البيئة

٢٢ - ثمة حاجة إلى ضمان وجود نظم محلية وطنية فعالة لجعل التفاعلات بين الأنشطة البشرية والأداء الإيكولوجي لنظم المياه العذبة تفاعلات منتجة وفعالة، والتقليل من الآثار التي تعود على المناطق الواقعة

أدنى المجرى، بما فيها بيئات مصاب الأنهار والبيئات البحرية، والتقليل من الخسائر الناجمة عن حالات الجفاف والفيضان.

نوعية المياه والتصحيح البيئي

٢٣ - هناك حاجة إلى صون نوعية المياه فيما يتعلق بالصحة البشرية، والاستخدامات الإنتاجية للمياه، وحماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة. وثمة حاجة إلى تنفيذ تدابير لصون نوعية المياه، تشمل فيما تشمل برامج للتصحيح الذي أهمل حتى الآن بشكل ملحوظ، حيث أن الحالة السيئة للتصحيح البيئي هي السبب الرئيسي لإصابة البشر بالأمراض في البلدان النامية.

هاء - الاقتصاد والتمويل

الاقتصاد

٢٤ - يلزم دمج عملية تخطيط المياه وإدارتها في الاقتصاد الوطني، إدراكاً للدور الحيوي للمياه في تلبية الحاجات البشرية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر وأداء النظم الإيكولوجية، ومراعاة للأحوال الخاصة لقطاعات الاقتصاد غير النقدية.

التخصيص

٢٥ - يلزم اعتبار المياه مورداً محدوداً ومعرضاً للخطر، وسلعة اجتماعية واقتصادية ويلزم تقدير تكاليف وفوائد المخصصات المختلفة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويعتبر استخدام مختلف الأدوات الاقتصادية أمراً هاماً في توجيه القرارات المتعلقة بالتخصيص.

المساءلة

٢٦ - من الضروري ضمان عناصر الكفاءة والشفافية والمساءلة في إدارة موارد المياه، بوصف ذلك شرطاً أساسياً للإدارة المالية المستدامة.

تغطية التكاليف

٢٧ - يجب تغطية جميع التكاليف إذا أريد لتدابير توفير المياه أن تكون قادرة على الاستمرار. وقد تعتبر المعونات المقدمة إلى فئات محددة، هي عادةً أشد الفئات فقراً، أمراً مستصوباً في بعض البلدان. وينبغي، حيثما يكون هذا ممكناً، تحري الشفافية في بيان مستوى هذه المعونات ومن الذين يستفيدون منها. وينبغي توفير المعلومات عن مؤشرات الأداء، وإجراءات الشراء، والتسعير، وتقديرات التكلفة والإيرادات، والمعونات، لضمان الشفافية والمساءلة، وإدامة الثقة، وتحسين طاقات الاستثمار في قطاع المياه.

الموارد المالية

٢٨ - ينبغي تعبئة مزيد من الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة لموارد المياه العذبة، إذا أريد تحقيق الأهداف الأوسع نطاقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر. والأدلة التي تثبت أن الموارد الحالية تستخدم على نحو كفو، ستساعد على توفير التمويل الإضافي من المصادر الوطنية والدولية، في كل من القطاعين العام والخاص.

واو - المشاركة والمؤسسات

المشاركة

٢٩ - ثمة حاجة إلى كفالة تنفيذ نهج تشاركية في إدارة موارد المياه العذبة، تقوم على أساس من الاعتراف بالقيم الاجتماعية والاقتصادية للمياه العذبة والنظم الإيكولوجية المتصلة بها. وتعد برامج زيادة الوعي بهذه القضايا، ولا سيما بين الشباب، ذات أهمية في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان إشراك جميع الأطراف المؤثرة على جميع المستويات في إطار نهج شفاف لتقرير السياسات والتخطيط والإدارة، يجعل العملية تشمل تيارين أحدهما "من القاعدة إلى القمة" والآخر "من القمة إلى القاعدة".

الإطار التشريعي والتنظيمي

٣٠ - ينبغي وضع إطار تشريعي وتنظيمي لتسهيل استراتيجيات الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وكفالة وجود القدرة على تطبيق التشريعات وتنفيذ الأنظمة. ويرجح أن يساعد هذا الإطار على زيادة الاستثمار من جانب القطاع الخاص وإشراك الجهات المحلية الموردة للخدمات.

التنمية المؤسسية

٣١ - يلزم تصميم المؤسسات وتكييفها لإيجاد نهج متكامل لتحليل السياسات والإدارة المتكاملة لموارد المياه على نحو يناسب الأوضاع البيئية والاجتماعية - الاقتصادية المحددة. ويلزم تحديد دور الحكومة بوضوح مع التمييز بين مهمة تحديد المعايير ووضع الأنظمة والمراقبة من ناحية، ومهمة الإدارة المباشرة وتقديم الخدمات من الناحية الأخرى، وكذلك بين دور الحكومة على جميع الصعد ودور القطاع الخاص والأطراف المؤثرة الأخرى.

الشراكة

٣٢ - ينبغي العمل على تهيئة بيئة تمكينية، ذات آليات محددة تسهل إقامة الشراكات بين المؤسسات العامة والخاصة والمجتمعية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص.

تعزيز دور المرأة

٣٣ - ينبغي أن يكون للمرأة دور متساو فيما يتعلق بإدارة موارد المياه على الصعد المحلية والوطنية والدولية.

زاي - التعاون الدولي

دعم العمل الوطني

٣٤ - يعد التعاون والشراكة الدوليان دعما للأعمال الوطنية أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في قطاع المياه. ويشمل هذا ضرورة تعبئة وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية، على النحو المبين في جدول أعمال القرن ٢١، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالات من قبيل بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والبحوث، وتبادل المعلومات.

العمل على إيجاد نهج موحد

٣٥ - ينبغي أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا نشطا في تحقيق التوافق على الصعيدين الدولي والوطني، بين التوصيات المقدمة إلى البلدان فيما يتعلق باستراتيجيات الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

تبادل المعلومات

٣٦ - ينبغي للحكومات أن تشجع على تبادل المعلومات الحيوية ونشرها من خلال التوسع في استخدام شبكة الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.

الحوار بين الجهات المانحة والمتلقي

٣٧ - ينبغي أن تعزز الحكومات والمجتمع الدولي آليات التشاور من أجل تحسين الحوارات المتبادلة بين الجهات المانحة والمتلقي تحقيقا لتعبئة الموارد المالية على نحو يجعلها موجهة إلى أهدافها توجيهها سليما ويسر إمكانية التنبؤ بها، وذلك بناء على خطط عمل وطنية، مع التركيز بشكل خاص على جعل الإدارة المتكاملة لموارد المياه مدركة لاحتياجات أشد المجتمعات المحلية فقرا.

المشاورات الإقليمية بشأن التأهب لحالات الجفاف والفيضان

٣٨ - ثمة حاجة إلى تأسيس أو تعزيز آليات للمشاورات الإقليمية بشأن التأهب لحالات الجفاف والفيضان، وكذلك نظم الإنذار المبكر، وخطط التخفيف من حدة الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني، والصناديق الإقليمية لحالات الطوارئ وأو برامج التأمين الجماعية. وعلى الصعيد الدولي، يلزم المداومة على دعم هذه الأنشطة عقب انتهاء العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٩.

المجاري المائية الدولية

٣٩ - تشجع الدول المشاطئة على التعاون فيما بينها بشأن الأمور المتعلقة بموارد المياه العابرة للحدود، معتمدة على مبادئ الاتفاقات والترتيبات والصكوك وبرامج العمل القائمة، وأخذة في الاعتبار مصالح جميع دول المشاطئة المعنية. وقد تحتاج هذه الجهود، بناء على طلب مشترك من الدول المعنية، إلى الدعم عن طريق التعاون الدولي.

الاتفاقيات وبرامج العمل الدولية المتصلة بالمياه

٤٠ - يلزم لدى صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج الإدارة المتكاملة لموارد المياه أن تؤخذ في الاعتبار الإجراءات المتعلقة بتنفيذ عدد من الاتفاقيات وبرامج العمل القائمة المتصلة بالمياه العذبة، وبخاصة الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والتصحر، وتغير المناخ، والأراضي الرطبة والاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض، فضلا عن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

رابعا - الخلاصة

٤١ - يدعو اجتماع فريق الخبراء لجنة التنمية المستدامة إلى النظر في الاستنتاجات والتوصيات العامة الواردة أعلاه، ومعها مقترحات العمل الأكثر تفصيلا الواردة في تقارير الأفرقة العاملة الأربعة التي ستقدمها حكومة زمبابوي في تقرير مستقل. ويؤمل أن تؤيد اللجنة هذه التوصيات ومقترحات العمل، وبذلك تشجع على اتباع نهج متكامل لإدارة المياه العذبة على جميع الصعد مع كفالة دعم العمل الوطني عن طريق وسائل التعاون الدولي الملائمة.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، يوصي اجتماع فريق الخبراء بأن تدعو اللجنة البلدان إلى أن تقدم، بحلول عام ٢٠٠٢، معلومات عن سياساتها المائية الوطنية وخططها ذات الصلة، وعن التقدم المحرز في تنفيذها.

— — — — —